أخبار الخليج

العدد (17662) - السنة الحادية والخمسون - السبت 18 صفر 1448هـ - 1 أغسطس 2026م

# الأهمية الاستراتيجية والمصيرية لوحدة الموقف الخليجي

بقلم:

د. يعقوب سامي القوز

في السياسة، لا تُختبر قوة التحالفات في أوقات الهدوء، بل في لحظات التوتر. فالكثير من التفاهمات تبدو مستقرة ما دامت الظروف مستقرة، لكن الأزمات وحدها تكشف ما إذا كانت هذه التفاهمات مجرد مصالح مؤقتة أم أنها تحولت إلى وعي سياسي مشترك.

في الخليج، مرّت المنطقة خلال العقود الأخيرة بسلسلة من التحديات التي فرضت على دولها إعادة النظر في مفهوم الأمن الجماعي. فالتوترات الإقليمية، والتحولات الجيوسياسية، والتحديات المرتبطة بسياسات إيران، جعلت فكرة «المصير المشترك» أكثر واقعية من أي وقت مضى.

هذا الإدراك لم يتشكل دفعة واحدة، بل جاء نتيجة تراكم طويل من التجارب. فكل أزمة جديدة كانت تؤكد أن أي خلل في استقرار دولة خليجية ينعكس بصورة مباشرة على بقية المنطقة. ومع مرور الوقت، بدأ الخليج يتحرك ليس فقط بوصفه مجموعة دول متجاورة، بل كمنظومة أمنية مترابطة.

وهنا تحديدًا، بدأت وحدة الموقف تأخذ معنى مختلفًا.

فالوحدة لم تعد تعني التطابق الكامل في السياسات، لأن لكل دولة حساباتها وظروفها الخاصة، لكنها أصبحت تعني وجود خطوط عامة مشتركة لا يمكن تجاوزها، وخصوصًا فيما يتعلق بالأمن والسيادة والاستقرار الإقليمي.

وفي هذا السياق، اكتسبت الرسائل الخليجية الجماعية أهمية متزايدة. فالبيانات الموحدة، وسرعة التنسيق، والتضامن السياسي في لحظات التوتر، كلها أصبحت عناصر أساسية في تشكيل صورة الخليج ككتلة سياسية أكثر تماسكًا.

وهنا، لا تعود البروتوكولات مجرد مراسم.

فعندما تجتمع القيادات الخليجية في توقيت حساس، فإن الصورة نفسها تصبح رسالة. وعندما تصدر المواقف بلغة متقاربة، فإن ذلك لا يُقرأ بوصفه تنسيقًا شكليًا، بل بوصفه مؤشرًا على وجود إدراك مشترك لطبيعة التهديدات المحيطة بالمنطقة.

وفي عالم السياسة، الإدراك المشترك عنصر بالغ الأهمية. لأن الدول قد تختلف على التفاصيل، لكنها عندما تتفق على تعريف الخطر، تصبح قدرتها على بناء موقف موحد أكبر بكثير.

هذا ما حدث تدريجيًا وبشكل متتابع في الخليج.

فمع تصاعد التحديات الإقليمية، لم يعد النقاش يدور فقط حول كيفية التعامل مع كل أزمة على حدة، بل حول كيفية بناء معادلة استقرار طويلة المدى تحمي المنطقة من تكرار الأزمات نفسها.

ومن هنا، تحولت وحدة الموقف من خيار سياسي إلى ضرورة استراتيجية.

وفي هذا الإطار، لم تعد الرسائل الخليجية تُبنى فقط على رد الفعل، بل بدأت تأخذ طابعًا استباقيًا أيضًا. فالتنسيق لم يعد يهدف فقط إلى احتواء التوتر بعد وقوعه، بل إلى تثبيت فكرة أن أمن الخليج يُنظر إليه بوصفه مساحة جماعية لا يمكن التعامل معها بطريقة مجزأة.

وهذا التحول منح الموقف الخليجي وزنًا مختلفًا.

ففي السابق، كانت بعض القوى الإقليمية تراهن على اختلاف الحسابات بين الدول الخليجية، أو على وجود تباينات تسمح بفتح ثغرات داخل الموقف العام. لكن مع الوقت، أصبح واضحًا أن المنطقة، رغم تنوع سياساتها، تتجه أكثر نحو إدراك أن التهديدات الكبرى لا يمكن التعامل معها بشكل منفرد.

وهنا تظهر القوة الحقيقية لوحدة الموقف.

فهي لا تعني فقط توحيد الخطاب، بل توحيد الرسالة النفسية والسياسية أيضًا. أي إيصال انطباع واضح بأن استقرار الخليج ليس قضية تخص دولة واحدة، بل قضية جماعية تُفهم بهذه الطريقة داخل المنطقة وخارجها.

وفي هذا المعنى، تتحول الوحدة إلى عنصر ردع بحد ذاتها.

لأن الرسالة الجماعية تقلل من فرص اختبار الحدود أو محاولة استغلال التباينات. وهي في الوقت نفسه تمنح الرأي العام الخليجي شعورًا بأن هناك مظلة سياسية مشتركة تتحرك لحماية الاستقرار العام.

لكن هذه الوحدة لا تُبنى عبر الخطابات فقط.

إنها تحتاج إلى تنسيق مستمر، وإلى إدارة دقيقة للخلافات الداخلية، وإلى إدراك بأن الحفاظ على الصورة الجماعية لا يقل أهمية عن إدارة الملفات الفردية لكل دولة.

ومن هنا، أصبحت البروتوكولات الخليجية جزءًا من صناعة هذا التماسك.

القمم، واللقاءات، والصور الجماعية، والبيانات الموحدة، كلها لم تعد مجرد إجراءات دبلوماسية، بل أدوات لتثبيت فكرة أن الخليج يتحرك، في القضايا المصيرية، كمساحة سياسية واحدة.

وفي عالم مليء بالتوترات الإقليمية، لا تكون هذه الرسالة تفصيلًا صغيرًا، بل قد تكون أحد أهم عناصر الاستقرار نفسه.

# 70 عاما على القرار التاريخي لجمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس

بقلم:

د. عصام عبدالفتاح ○

تحل علينا هذا العام الذكرى السبعون لحدث تاريخي جلل هز العالم كله، حدث يتعلق بأهم ممر مائي على الأرض وهو تأميم قناة السويس. الممرات المائية بطبيعتها الجيوستراتيجية لها طابع مزدوج فهي من ناحية من أهم العوامل التي تربط بين الدول وتسهم في توطيد العلاقات بينها في جميع المجالات: السياسية والاقتصادية والثقافية... إلخ، ومن ناحية أخرى –وهنا تبدو المفارقة– تعد من أهم أسباب اشتعال النزاعات الدولية والحروب بين الدول. ولنا في مضيق هرمز في الوقت الراهن شاهد على تلك الظاهرة.

في السادس والعشرين من يوليو عام 1956 أعلن جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس بعد أن كانت فعليًا خاضعة للنفوذ البريطاني. ولكي تتضح جلية آثار التأميم الخطيرة على الغرب، وبالتحديد على الحكومة البريطانية، لا بد من فهم السياق التاريخي الذي حل «بإمبراطورية الشمس التي لا تغيب».

ففي عام 1956 كانت إنجلترا تشهد عمليًا أفولًا تدريجيًا في نفوذها العالمي، ورغم ذلك ظلت قناة السويس بسبب أهميتها العظمى في تصورات صانعي القرار البريطانيين مكسبًا لا يمكن التفريط فيه مهما احتلكت الظروف.

كانت البنية الإمبراطورية البريطانية تعيش حالة من التهاوي إذ لم يعد يتبقى منها سوى منظومة فضفاضة من القواعد العسكرية والاتفاقيات وحقوق العبور، والترتيبات الدبلوماسية المألوفة، ولكن فقدان ممر بأهمية قناة السويس هو أمر لا يمكن لمخيلة الحكومة البريطانية أن تتخيل حدوثه.

أطاح جمال عبدالناصر بآخر أوهام الإمبراطورية البريطانية. ويعلق أحد المحللين على حدث التأميم بقوله: «استقبل أصحاب القرار في الحكومة البريطانية هذا الإعلان بمزيج من الدهشة والغضب العارم، إذ ساد لديهم الاعتقاد أن عبدالناصر قد تجاوز بصورة لا تُغتفر ما كان يعد آنذاك من الأعراف المستقرة للسلوك في العلاقات الدولية».

فمن منظور رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن لم تكن قناة السويس مجرد ممر ملاحي ذي أهمية استراتيجية، بل كانت آخر تجسيدات المكانة العالمية لبريطانيا العظمى في النظام الدولي الذي كان وقتئذ بدأ يميل تدريجيًا إلى الهيمنة الأمريكية، ومن ثم فرضت أزمة التأميم على المملكة المتحدة سؤالًا حرجًا كان يساورها منذ عام 1945 من دون أن تخوض فيه: «ما الذي سيؤول إليه وضع السياسة الخارجية البريطانية إذا تعارضت مصالحها الوطنية الجوهرية مع أولويات الولايات المتحدة، بحيث لا تحظى تلك المصالح بأي اعتبار؟».

كان أنتوني إيدن ومعه النخبة البريطانية الحاكمة شديدي التمسك بالإرث الإمبراطوري، ونادرًا ما شعر صناع القرار في بريطانيا بأنهم يديرون إمبراطورية آيلة للزوال. كما أن إيدن كان على قناعة راسخة بأن الهيمنة على شريان حيوي مثل قناة السويس هو أمر لا يمكن التفريط فيه بأي حال من الأحوال لضمان تدفق إمدادات النفط وصون المصالح الاستراتيجية للغرب من الانهيار إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 80 في المائة من احتياجات أوروبا النفطية إبان أزمة السويس يأتي من الشرق الأوسط.

أما في الولايات المتحدة فقد كان الأمر مختلفًا؛ إذ كان الأمريكيون وقتئذ ينظرون إلى الوجود الإمبراطوري البريطاني في الشرق الأوسط بوصفه بقايا عصر يخبو ومآله إلى الزوال، في الوقت الذي اعتبر فيه البريطانيون علاقاتهم بالولايات المتحدة علاقة راسخة لا يُتصور أن تتغير في يوم من الأيام، وخاصة أن السياق الدولي منذ عام 1940 فرض بطبيعته وحدة قوية بين الدول المتحالفة ضد دول المحور، كما فرض بينهم تعاونًا وطيدًا في مجال الاستخبارات وقنوات الاتصال والتقارب في الرؤى والاستراتيجيات. وقد دأبت الخارجية البريطانية في تصريحاتها الرسمية المتكررة خلال هذه الحقبة على التأكيد أن «خصوصية العلاقات البريطانية بواشنطن تعد شاهدًا على استمرار المكانة الدولية للمملكة المتحدة». بيد أن أزمة السويس أحدثت تصدعًا في هذا التصور البريطاني.

إذ جرت الرياح بما لا تشتهي العقلية الإمبراطورية البريطانية. فرغم محاولاتها المضنية في استقطاب الدعم الأمريكي لما خططت له بشأن العدوان الثلاثي على مصر امتنعت واشنطن عن مؤازرتها بل أحبطت تمامًا خططها وشلت حكومتها عن الحركة بحيث لم يكن أمامها سوى خيار واحد أملته الظروف الدولية الجديدة، وهو أن تذعن لواشنطن وتتقاسم معها فيما يتعلق بسياستيهما هدفًا استراتيجيًا واحدًا في الشرق الأوسط، يتمثل في الحد من النفوذ السوفيتي. في الوقت الذي تظل فيه مصر وقناة السويس بالنسبة إلى بريطانيا مسرحًا رئيسيًا مهمًا للحفاظ على مكانتها الدولية، وصونًا لثقلها السياسي ولقدرتها على إبراز قوتها العسكرية خارج حدودها.

لم يجانب المؤرخون الحقيقة عندما رأوا في أزمة قناة السويس نقطة تحول مفصلية كشفت حدود القوة البريطانية ولعبت دورًا جوهريًا في إعادة تشكيل موازين القوى في العلاقات بين الحلفاء الغربيين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ما اتضح جليًا خلال العقود السبعة التالية لتأميم قناة السويس.

○ أستاذ فلسفة اللغة والأدب الفرنسي بكلية الآداب – جامعة حلوان.

# الضفة الغربية والقدس المحتلة في عين العاصفة

بقلم: طلال عوكل ○

يسابق نتنياهو وائتلافه الزمن في محاولة لاستثمار ما تبقى له من وقت، في ضوء ما تعكسه استطلاعات الرأي الإسرائيلية التي تشير إلى حتمية سقوط هذا التحالف في حال جرت الانتخابات في موعدها.

في أقل الاحتمالات، يريد هذا التحالف أن يخلق أوضاعاً صعبة للحكومة التي يمكن أن تشكلها المعارضة بعد الانتخابات، تجعلها مضطرة إلى مواصلة سياسة الحكومة القائمة وخصوصاً فيما يتعلق بالحرب على الفلسطينيين وإلا فإنها ستتهم بأنها تفرط بالأمن القومي الإسرائيلي، والتخلي عن أوهامه في بسط السيادة على الضفة الغربية.

نتنياهو الذي يدرك أين تتجه الأوضاع في إسرائيل ويخشى على مستقبله السياسي وحتى الشخصي. سيحاول تفجير حروب، يتذرع بها لتأجيل الانتخابات، وإطالة أمد الائتلاف القائم.

نتنياهو مقيد بدرجة معينة بشأن العودة إلى الانخراط في الحرب على إيران، وهو مقيد أيضاً إزاء التصعيد على جبهة لبنان، وعلى الجبهة السورية، وذلك بقرار أمريكي، وفق حسابات الرئيس ترامب، ولذلك فإن الجبهة المفتوحة أمامه هي الضفة الغربية، فيما تأخذ الحرب على قطاع غزة مساراً روتينياً لم يعد بوسعه أن يتجاوز ما يقوم به رغم استمرار التهديدات التي يطلقها لاحتلال قطاع غزة، وبناء المستوطنات.

لم تتبدل الأهداف الإسرائيلية إزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، التي تستهدف تهجير الفلسطينيين، عبر وسائل متعددة، من بينها تحويل الضفة إلى منطقة غير قابلة للحياة كما يفعل في قطاع غزة.

بالإمكان تفهم السياسة الفلسطينية في الضفة الغربية التي تلتزم خط سحب الذرائع، حتى لا يواجه الفلسطينيون ما يواجهونه في قطاع غزة، ولذلك فإنها تركز نشاطها السياسي والدبلوماسي، حتى إن كان هذا التركيز لا يكفي لإفشال المخططات الإسرائيلية.

ولكن إلى متى يمكن أن تصمد هذه السياسة، في ظل التصعيد الاستفزازي الخطير الذي يتعرض له الفلسطينيون وتتعرض له السلطة الفلسطينية، وخصوصاً أن المواقف العربية والإسلامية لا تزال أقل من المطلوب وتتجمد عند حدود إصدار البيانات التي لا تنطوي على أي تهديد كان جديا أو حتى لفظيا. ويتحرك الموقف الدولي ببطء تجاه التصعيد الإسرائيلي الذي يتجاوز القرارات والقوانين الدولية، إذ لا يكفي أن تتخذ بعض الحكومات الأوروبية قرارات لحظر وتقييد التعامل مع البضائع التي تصدر عن المستوطنات الإسرائيلية.

ثمة توجه ليس جديداً لدى حكومة نتنياهو، لإطلاق أيادي بن غفير وسموتريتش في الضفة الغربية، وتصعيد الهجمات المنهجية التي يشنها المستوطنون وإقامة بؤر استيطانية جديدة أصبحت كالفطر تنتشر في كل أنحاء الضفة.

بن غفير متخصص في سياسة خنق الأسرى، اعتداء وتجويعاً، وتقليصاً للخدمات وتعريضهم لعقوبات جماعية، ومتخصص في محاولة السيطرة على المسجد الأقصى، ويتباهى بأنه فرض بالقوة، التقسيم الزماني والمكاني، وبقيام اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى.

سموتريتش متخصص في تضييق الخناق على السلطة الفلسطينية، وعلى حياة الناس، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، وتوسيع المستوطنات والبنى التحتية التي تخدم المستوطنين، ورعاية المليشيات الاستيطانية الإرهابية. لا عمال فلسطينيين إلى داخل الخط الأخضر، بينما يحدث أيضا تضييق مجالات العمل في الضفة، فضلاً عن مواصلة السطو على أموال المقاصة من الضرائب الفلسطينية المستحقة، وأخيراً وليس آخراً إعلان بنكين إسرائيليين عزمهما على وقف التعامل مع البنوك الفلسطينية، أو استقبال مئات ملايين عملة «الشواكل» المكدسة في خزائن البنوك الفلسطينية، وإجبار التجار والبنوك على التعامل بالدولار في المعاملات التجارية البينية.

الأيام الأخيرة، شهدت تصعيداً كبيراً وخطيراً، من قبل المليشيات الاستيطانية التي كثفت هجماتها على الفلسطينيين وأملاكهم، وإطلاق النار عليهم وخصوصاً بعد مقتل اثنين من المستوطنين، بعد أن استولى شاب فلسطيني على سلاح أحد المستوطنين وقام بإطلاق النار عليهم دفاعاً عن سيدة فلسطينية تعرضت للاعتداء.

في العرف الإسرائيلي فإن ما قام به الشاب الفلسطيني هو إرهاب، بينما تجري عملية تغطية وتبرير للأعمال الإرهابية التي يشنها المستوطنون الذين تسلحهم الحكومة الإسرائيلية.

المسألة هنا ليست مسألة بعض المستوطنين المتطرفين، أو الإرهابيين كما تود بعض الحكومات الغربية تصويره، وإنما يصل الأمر إلى مليشيات مسلحة وسياسة حكومية إسرائيلية تحمي هذه المليشيات وتقدم لها الدعم. بعد مقتل المستوطنيْن، هاجت وماجت المليشيات الإرهابية للانتقام، لكن الأخطر هو ما صدر عن حكومة نتنياهو، التي تتحدث عن احتمال انفجار الأوضاع ومن ثم الحاجة إلى نقل بعض الفرق العسكرية من لبنان وسورية إلى الضفة الغربية.

أمام هذا الوضع الذي ينذر بتصعيد إسرائيلي رسمي واستيطاني خطير، قد تفلت الأمور من يد السلطة الفلسطينية التي تمارس سياسة ضبط النفس، والأرجح أنها ستواصل هذه السياسة، حتى بما يمنع الناس من ممارسة المقاومة الشعبية السلمية التي لا تزال عند أدنى مستوى من الفعل.

والسؤال هو إذا كان البعض يأخذ على المقاومة في غزة أنها افتقرت إلى الحكمة حين بادرت في السابع من أكتوبر 2023 بما قامت به، فما الذي يبرر لإسرائيل أن تقوم بما تقوم به في الضفة الغربية رغم أن السلطة تلتزم ما يمكن اعتباره سياسة ضبط النفس، والالتزام بمسار المفاوضات والسلام وترفض وتقاوم كل محاولة لاستخدام العنف؟

السبب هو أن إسرائيل لا تنتظر ذرائع، وأنها ملتزمة بسياسة وأهداف ترفض وتقاوم المفاوضات والمسار السياسي، وتسعى لفرض سيطرتها وتحقيق أهدافها الاستعمارية بالقوة.

○ كاتب من فلسطين.

عالم يتغير

# خفة الزمن وغرابة الأحداث!

فوزية رشيد

○ الله خلق الكون والزمكان (الزمان والمكان) بموازين دقيقة، وهو وحده المتحكم فيها، ولكن شياطين الإنس والجن أو أتباع الدجال يحاولون العبث بكل طريقة بكل ضوابط الخلق، سواء خلق الإنسان أو الحيوان أو النبات، أو ضوابط القوانين الكونية أو العبث بالعلوم والمعارف الأصلية القديمة، واستخدامها سرا لإثبات التفوق العلمي والتكنولوجي على بقية الشعوب لضرورة ومقدمة لاستعبادها! وفي النهاية فإن الأمر كله بيد من خلق لا بيد من يتطفل على ثوابت وموازين الخالق والخلق!

○في السنوات الماضية تزايد الإحساس لدى كل شعوب العالم بتسارع الزمن أو خفته! بحيث إن العام الواحد يمرّ بسرعة كبيرة ومثله مرور الشهر والأسبوع واليوم! فما إن تعيش حدثاً معيناً، خاصا أو عاماً، حتى تجد نفسك قد أصبحت في الأسبوع الذي يليه ثم الشهر الجديد وهكذا، ولا تعرف كيف مر الزمن بتلك السرعة! هذا الإحساس بتسارع الزمن تدور حوله أحاديث دينية أو أوصاف آخر الزمان، والفتن الكبرى التي تتزامن مع ذلك التسارع الزمني! إلى جانب ما تنبئ عنه علوم ما وراء الطبيعة من متغيرات كثيرة وعلوم أخرى تتعلق بدورها بالطبيعة وبالبيئة والكوارث والمتغيرات في نمط الحياة، وتسارع التطوّر العلمي والتكنولوجي المادي! ونمط التطورات المتعلقة بحياة الإنسان وعلاقاته الاجتماعية وأحواله السيكولوجية، وهو يعيش هذا التسارع في الزمن والأحداث، وكأنه يقفز قفزاً من عالم إلى آخر، من دون رويّة أو هدوء!

○مراراً دار الحديث عن جهاز يوجد في «الفاتيكان» هو (جهاز الكرونوفايزر)! والحديث عنه يدور بين الحقيقة والخيال، فلا يوجد ما يثبت أو ينفي وجوده! هذا الجهاز يلقط فيديوهات أو صور لأحداث قديمة جداً وأحداث مستقبلية! أي أنه يشبه جهاز الخيال العلمي في أفلام هوليوود للسفر عبر الزمن! والغريب أن هناك جهات أخرجت فيديوهات كاذبة ومفبركة حول الماضي السحيق أو المستقبل القريب والبعيد! وأخرجت أفلاما يتم تصنيفها بالتاريخية، ولكنه التاريخ المزوّر حول كائنات فضائية بنت الأهرامات مثلاً! وأفلاما فيها رُسل وأنبياء وسفينة نوح وحيوانات الخ! فلماذا يتم إصدار مثل هذه الفيديوهات المفبركة حول الماضي السحيق؟!

○ولماذا في هذه المرحلة الزمنية من عمر الأرض والإنسان يُراد تزييف الحقائق والتاريخ عبر أفلام مصورة يتم ربطها (بجهاز الكرونوفايزر)؟! ولماذا زادت الأفلام الهوليوودية ذات الصلة بالخيال العلمي حول السفر عبر الزمن والتلاعب به أيضاً؟! ولماذا مرة قال مرشح أمريكي سابق (أندري بيوسيفي) وهو محام أيضاً، وكان مشروعه الانتخابي غريباً قال فيه (إن من حق الشعب الأمريكي أن يعرف الحقيقة، لقد سافرنا إلى الماضي والمستقبل)! هل ترابط كل ذلك يأتي صدفة، أم أنه يأتي بوسائل مختلفة لترسيخ تصورات معينة في عقول البشرة، تتعلق بالماضي والمستقبل، وخاصة مع التحكم أو الانفلات في صناعة آلات وروبوتات الذكاء الاصطناعي؟!

○ هناك تصوّرات أخرى يتم ترسيخها وترسيخ وجودها وهي التي تدور حول (الكائنات الفضائية)! حول ذلك قام «البنتاجون» مؤخراً بإصدار دفعة جديدة من الفيديوهات ونشرها على مستوى العالم! بل إن تلك الفيديوهات وصلت إلى تصوّر وجود أجسام غريبة وبوابات زمنية، في عدد من الدول العربية مثل سوريا ولبنان! ثم الكويت والعراق! وأيضاً في دول أخرى في العالم حول أجسام غريبة أو مجهولة، وأخرى تنطلق بسرعات عالية جداً! حتى أصبح الأمر شائعا الآن، وكأنه يريد أن يقول للعالم إن القادم هو عصر الأجسام الفضائية والكائنات الفضائية، إلى جانب عصر الروبوتات والذكاء الاصطناعي! أما الإنسان فسيكون أسير كل ذلك!

○ ولكن أغرب ما يحدث منذ فترة هو ما يتعلق بـ«مفاعل سيرن» أو «مصادم الهادرونات»! وهو المفاعل الذي يقوم بتجارب علمية يصفها البعض بالخطيرة في حال حدوث خلل فيها، لإنتاج طاقة لا متناهية! أدّت بعض تلك التجارب إلى فتح بوابة في نسيج الزمكان! وقال بعض العلماء إنهم نجحوا في فتح أول بوابة كونية باستخدام «مصادم الهادرونات» وهو الذي أدى إلى عدم إحساس الناس بالزمكان بشكل طبيعي!

وهو ما دفع عددا كبيرا من العلماء في العالم إلى محاولة رفع قضايا على «مفاعل سيرن» وتجاربه لمنعهم من تلك التجارب، التي بإمكانها أن تقوم بفتح ثغرة بين بُعد الأرض التي نعيش عليها والأبعاد الأخرى!

○ أحد العلماء الذين عملوا في «مفاعل سيرن» قال: (إنهم يقومون باستجلاب الشياطين)! وقد يعتقد البعض أن كلامه هذا مدعاة للسخرية، ولكن هو القول الذي أكدّته أقوال علماء آخرين! حيث من خلال التجارب التي يقومون بها حول الأبعاد والبُعد الرابع وهو بُعد الكائنات الأخرى! لا يستغرب هؤلاء العلماء استجلاب تلك (الكائنات الشيطانية) من البُعد الذي هم فيه إلى البُعد الخاص بنا على الأرض! التجارب التي يقومون بها في «مفاعل سيرن» المفروض أنها قائمة على أساس علمي، لا يُخل بتوازن الأبعاد أو فتح البوابات بينها أو الثغرات بينها! ولكن يبدو أن الفضول أو التدخل الشيطاني البشري حول فك (لغز الأبعاد الكونية) الذي يحاولون الوصول إليه يجعل ما يحدث داخل المفاعل أمرا آخر! وهذا ما حذر منه بعض العلماء من بريطانيا واليابان ومن أستراليا، وكلهم قالوا (إن ما يقوم بأحداثه «مفاعل سيرن» بإمكانه أن يُنهي العالم! العالم الشهير «ستيف هوبكينج» بدوره قال (إن نهاية الأرض مرتبطة بمفاعل سيرن، وإن الخطر فيه لن يكون خطراً على جزء من الأرض وإنما على الأرض كلها).

○ إنها بالخلاصة تجارب علمية نوعية وخطيرة! قد تُشبع فضول وغرور وغرائز السيطرة لدى «النخبة الشيطانية»، الذين دأبوا على التلاعب والعبث بكل ما خلقه الله وباسم العلم، الذي كما قلنا مراراً إن نتيجته الكوارث على الإنسان والبشرية مهما كان البريق العلمي الخارجي مُبهراً وملونا! إن الإحساس الكبير لدى كل الناس في هذه المرحلة بفقدان الإحساس بالزمن وتسارعه، يربطه كثيرون بالتجارب التي هي تحت اسم العلم، وتحاول اختراق الزمكان والبوابات الكونية، واختراق السقف المحفوظ، الذي يحيط بالأرض كقبة سماوية ويدحض كل من يتابع الكثير من علوم الزيف حول أصل الإنسان وأصل الكون وحقيقة الأرض والسماء وغير ذلك مما لا يتسع له المقام هنا لربط الأحداث ببعضها بشكل أكبر!

# هل يدعم الناخبون العرب والمسلمون جي دي فانس في الانتخابات الأمريكية؟

بقلم:

محمد المنشاوي ○

كانت السنوات القليلة الماضية مربكة سياسيا للناخبين المسلمين والعرب الأمريكيين؛ فبعد تجربة حكم دونالد ترامب الأولى بين عامي 2016 و2020، التي جاءت شديدة القسوة فيما يتعلق بتبني سياسات متشددة تضيق على المهاجرين والمسافرين من دول ذات أغلبية مسلمة، إضافة إلى تبنيه سياسات داعمة للجانب الإسرائيلي على رأسها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها عاصمة موحدة لإسرائيل، كان من الصعب التصويت في انتخابات 2024 لجو بايدن أو نائبته كامالا هاريس بسبب تصرفات إدارتهما تجاه قطاع غزة.

بررت إدارة بايدن الديمقراطية مواصلة شحن الأسلحة خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حتى مع تزايد عدد القتلى المدنيين؛ وأدى ذلك إلى خيبة أمل كبيرة دفعت إلى ظهور حركة «غير ملتزم Uncommitted»، واختيار آلاف الناخبين عدم التصويت للمرشحين بسبب سجلهما، وعدم قدرتهما على الاستجابة لمخاوف هذه الفئة الانتخابية المهمة في عدة ولايات متأرجحة مثل ميشيجان وبنسلفانيا وجورجيا وويسكونسن.

ومع اقتراب الافتتاح غير الرسمي لموسم الانتخابات الرئاسية لعام 2028، أرى أنه من الحكمة أن يُنظر بجدية إلى نائب الرئيس جي دي فانس، وخاصة عند مقارنته بمرشحي صقور الحزب الجمهوري التقليديين من عينة وزير الخارجية ماركو روبيو، أو حاكم فلوريدا رون ديسانتيس، أو السيناتور تيد كروز. ويمكن النظر بجدية إلى فانس كذلك عند مقارنته بعدد من المرشحين الديمقراطيين المحتملين.

بنى فانس مواقفه السياسية الخارجية على الشك في جدوى الالتزامات العسكرية الأمريكية المفتوحة في الخارج، وجادل مرارا بأن على واشنطن التوقف عن اعتبار المساعدات الخارجية وشحنات الأسلحة استحقاقات تلقائية للحلفاء، مُصرا بدلا من ذلك على أن ترتبط أي مساعدة بالمصلحة الاستراتيجية الواضحة والنتائج القابلة للقياس.

يرفض فانس تقديم «شيكات على بياض» لإسرائيل، مشككا في جدوى العلاقة الخاصة لبلاده معها، وهاجم المنطق القائل إن إسرائيل تعد مركزا استراتيجيا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كما رفض فانس الحرب على إيران، لكنه كسياسي براجماتي اضطر إلى مهادنة ترامب بعد اتخاذ قرار بدء القتال.

ورغم سلبية بعض مواقف فانس، فإن النظر إليه مقارنة ببقية المرشحين الجمهوريين المحتملين يجعل من الحكمة تقييمه بإيجابية؛ فقد أمضى ماركو روبيو أكثر من عقد في مجلس الشيوخ بنى خلاله سجلا صلبا من الدعم الأعمى لإسرائيل، وكان الأكثر تأييدا للحكومة الإسرائيلية بشكل غير مشروط، وكوزير للخارجية كان مدافعا صريحا عن استمرار الدعم العسكري لها.

في حين جعل السيناتور تيد كروز من دعمه لإسرائيل وعدائه لكل ما هو عربي أو مسلم سمة مميزة في مسيرته السياسية، ويعتبر وضع أي شروط على تقديم المساعدات لإسرائيل بمثابة خيانة. أما حاكم فلوريدا رون ديسانتيس فيضيق على مسلمي الولاية، ويتبنى قوانين مناهضة لحركة مقاطعة إسرائيل (BDS).

وعند المقارنة مع المرشحين الديمقراطيين المحتملين، ترجح كفة فانس كذلك؛ وعلى سبيل المثال ترشحت كامالا هاريس في 2024 من دون أن تبتعد عن نهج بايدن تجاه الحرب في غزة، ولم تدعم أي محاولات لوقف شحنات الأسلحة لإسرائيل.

ديمقراطيون بارزون آخرون قد يترشحون في 2028 –حكام وأعضاء في مجلس الشيوخ قضوا العامين الماضيين في تلطيف تصريحاتهم السابقة لتجنب نفور الدوائر المؤيدة لإسرائيل أو لحقوق الفلسطينيين– يقدمون في الغالب خطابا عاطفيا من دون تغيير حقيقي في السياسات. وأسهمت تجربة حكم بايدن في تلاشي الحجة بأن الديمقراطيين هم الخيار «الآمن» في الانتخابات الأمريكية.

من هنا، يبقى خيار فانس منطقيا اعتمادا على نهجه الشعبوي واستعداده للتشكيك في حتمية تقديم المساعدات لإسرائيل، وهو ما يستحق على الأقل انتباها جادا.

في الوقت ذاته، لا يمكن تجاهل أن فانس هو نائب الرئيس ترامب في إدارة حافظت، بشكل عام، على موقف مؤيد لإسرائيل بقوة. كما أن فانس بنى مسيرته المهنية داخل ائتلاف جمهوري عريض في عهد ترامب يضم شبكات مانحين إنجيلية ومؤيدة لإسرائيل، ومن المنطقي التساؤل عن مدى استقلالية الرئيس المستقبلي في النأي بنفسه وتمثيل تيار «أمريكا أولا» من دون الاكتراث بكتلة متشددة داخل تيار الناخبين الإنجيليين. ومن هنا، يجب على الناخبين المسلمين والعرب الأمريكيين الذين يفكرون في خياراتهم لعام 2028 أن يتعاملوا مع ترشح فانس كبديل يمكن التدقيق في سجله وتعهداته.

على مدار العقد الأخير، صدم الديمقراطيون والجمهوريون التقليديون الناخبين العرب والمسلمين. وبعد هذه الصدمات، يجب أن يؤخذ على محمل الجد الوقوف مع مرشح –حتى لو كان شعبويا– طالما يمكنه خدمة أهداف هذه الكتلة التصويتية، على الأقل في قضايا الشرق الأوسط.

يبقى أن أذكر أن اختيار جي دي فانس كنائب لدونالد ترامب مثل تتويجا لرحلة صعود مذهلة لرجل لم يبلغ الأربعين من العمر حينذاك. وُلد فانس في مدينة ميدلتاون الصناعية الصغيرة بولاية أوهايو، ونشأ في غياب أبيه، وتولت رعايته والدته التي كانت تعاني من الإدمان، ثم جدته السيدة التقليدية الفقيرة، ابنة مناطق جبال الأبالاش بالوسط الأمريكي.

وشق فانس طريقه من خلال فرص أتاحتها له مؤسسات أمريكية مرموقة؛ بداية بسلاح مشاة البحرية فور انتهاء دراسته الثانوية، ثم كلية الحقوق بجامعة ييل العريقة، ثم شركات وادي السيليكون بمنطقة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، وصولا إلى عضوية مجلس الشيوخ عام 2022. من هنا، وبالنظر إلى خلفيته ونشأته وإلى ما وصل إليه الآن، فمن الإنصاف القول بكل ثقة إن جي دي فانس هو الشخص الأكثر نجاحا في جيله في السياسة الأمريكية بلا منافس.

○ كاتب صحفي متخصص في الشؤون الأمريكية.